محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدة من 1990-2010

Constraints of Indusrial growth in Turkish Economy forth period 1990-2010

م.م. ضحى سالم احمد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

م.م.هيثم أكرم سعيد
تربية نينوى

المستخلص

اتسم الاقتصاد التركي وخاصة في السنوات الثماني الأخيرة بأداء متميز، إذ أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة التركية في تحسين أداءها الاقتصادي تبين من خلال إستراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصينة والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ عام 2000 والتي أدت نتائجها إلى دمج الاقتصاد التركي عالميا.وقد برز ذلك من خلال تحسين أداء القطاع الصناعي وذلك بالعمل على إتباع سياسات مالية ونقدية كان الهدف منها خفض معدلات التضخم وإبراز دور الاستثمارات وتشجيع التصدير من خلال الاتفاقيات والعقود التي تم إبرامها مع منظمة التجارة العالمية فضلا عن العديد من المنظمات الاقتصادية.

وبالرغم من الأزمة المالية التي اجتاحت معظم الدول (2008) إلا أن تركيا تخطت هذه الأزمة واستعادت عافيتها بالرغم من تأثيراتها السلبية على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي والتي ظهرت جليا من خلال بيانات وإحصائيات هذا المحدد ومدى استجابته أو فاعليته في تحسين معدلات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي.

Abstract

In the resent eight-years, Turkish economy has been perfect performance. The economic policies that has been followed by the Turkish government to improve its economic performance have showed through the right macro-economy strategy with the protected financial policies and great frame reforms that have been applied since 2000,lead to mix Turkish economy with the globalization world. This issue has emerged through the improving performance of the industry sector because of following financial and monetary policies for the purpose of decreasing the averages of inflation and manifesting the role of direct foreign investment and promoting exportation through agreements and compacts, which settled on with trade organization in addition to many other economic agreements.

Despite of the global crisis that occurred in most countries, turkey got across this crisis and re-covered; although its negative effects in the role of direct foreign investment in industrial sector, that showed obviously through datas and statistics this variable and its ability to response or its activity in improvment the averages of industrial growth of Turkish economy.

المقدمة

تشير سيرة التاريخ الاقتصادي للتصنيع أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد واكب حركة الثورة الصناعية باتجاهاتها المتعددة الأبعاد.فلم تقتصر الثورة الصناعية على عملية الإنتاج الصناعي فقد كانت لحركة التجارة الدولية ضرورة التطور باتجاه الحرية التجارية وعدم تدخل الدولة كي تؤدي دورا ايجابيا للمساهمة في تطوير التصنيع الذي تحقق بفضل انجازات الثورة الصناعية والمتمثل في زيادة حجم الإنتاج الصناعي،فمما لاشك فيه أن الإنتاج الصناعي قد حقق تطورا كبيرا في اتجاه حجم الإنتاج الذي فاض عن حاجة السوق المحلية وبات من المهم والضروري البحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الكبير،وبناء على ذلك فقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا خارجيا للتمويل مكمل عن المصادر المحلية التي غالبا ما تكون نادرة،ومصدرا بديلا عن القروض وبسبب ضعف المدخرات المحلية لذا يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية للاستثمار بوصفها وسيلة مكملة،وطريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة والمعرفة التقنية فضلا عن المهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق والتي على أساسها بنيت التحالفات والشراكات بين دول العالم من خلال الشركات متعددة الجنسية التي لها إمكانات الاندماج في شبكات الإنتاج العالمي الذي قاد إلى زيادة التطورات المعاصرة.

شهد الاقتصاد التركي ومنذ تأسيس الجمهورية عام 1923 أزمات اقتصادية بلغ عددها (13) أزمة حتى الوقت الحاضر،واتخذت تركيا إصلاحات عديدة ضمن سياسات اقتصادية مختلفة بحسب طبيعة المشكلة الاقتصادية ونوعها وقوتها،وكان الهدف الرئيس من هذه الإصلاحات تحقيق معدل نمو طموح في كافة القطاعات لاسيما القطاع الصناعي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم،فقد بدأت تركيا في عام 1980 بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة ابرز أعمدتها الانفتاح–الإصلاح– التحديث بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها وخصخصة الإنتاج وتشجيع المنافسة وإصلاح القوانين وتخفيف الضوابط الإدارية وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجيا ومعرفيا وإداريا لاسيما القطاع الصناعي،فقد اثبت الاقتصاد التركي أداء متميزا بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الثماني الأخيرة،إذ ساعدت إستراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصينة والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ عام 2002 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعولم،وفي ذات الوقت على تحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الاقتصاد التركي وبوجه خاص القطاع الصناعي فيه وبيان اثر محددات النمو الصناعي ومدى اختلافها وتباينها في رفع معدلاته من خلال الأطر النظرية وتحليل وقياس اثر هذه المحددات على النمو الصناعي في الاقتصاد التركي.

مشكلة البحث

انطلقت مشكلة البحث بظهور تباين اثر احد محددات النمو الصناعي والمتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الصناعي في الاقتصاد التركي بالرغم من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة التركية من اجل تحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

هدف البحث

هو تحليل ودراسة محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي لتحديد اثر كل محدد من المحـــددات على معدلاته بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية مع التأكيد على القياس الكمي (الأسلوب القياسي) لأثر هذه المحددات في النمو الصناعي وصولا إلى نتائج ومقترحات قد تؤدي إلى تحسين دور بعـــض هـــذه المحـــددات وبالأخص (الاستثمار الأجنبي المباشر) من خلال توجيه الموارد الاقتصادية بما يخدم النمو الصناعي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن محددات النمو الصناعي (الاستثمار الأجنبي المباشـــر،معدل نمـــو السكان،التضخم، الصادرات،مؤشر إدراك الفساد) متباينة التأثير في معدلات النمو الـــصناعي فـــي الاقتـــصاد التركي.

منهج البحث

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي في تحليل اثر محددات النمو الصناعي في الاقتـــصاد التركـــي وأسلوب القياس الكمي الذي يعتمد على طرق وأساليب الاقتصاد القياسي وتفسير النتائج لتقييم الجانب التطبيقـــي وقد تضمنت الدراسة مدة أمدها عشرون عاما من عام (1990-20010) إذ أن هذه المدة تمكننا من الوصـــول إلى نتائج اقتصادية وقياسية وإحصائية دقيقة تعكس نتائج التطبيق.

المبحث الأول

النمو الصناعي

المفهوم-محددات النمو الصناعي

تمهيد

تتميز الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى كونهـــا تلعـــب دورا متميـــزا فـــي عمليـــة التنميـــة الاقتصادية،ومن خلال ارتفاع معدلات النمو فيها وارتفاع معدلات الإنتاجية فيها إذ تسهم وبشكل فعال في تحقيـــق النمو الاقتصادي،وتساهم عملية التصنيع في رفع مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكـــوين النـــاتج القـــومي الإجمالي.وبالتالي زيادة في حجم هذا الناتج في وتائر نموه ومن هنا فان عملية التصنيع لابد أن تكـــون مـــصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية بمعنى آخر يعد التصنيع عملية ناتجة عن،أو مصاحبة للتنمية الاقتصادية،إذ يعد التصنيع احد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية لذا فان عملية التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية همـــا عمليتان متلازمتان،ولهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يـــؤدي ذلـــك إلـــى تطـــور القطـــاع الصناعي.

وفي البداية لابد من الإشارة إلى مفهوم التصنيع إذ يمثل التصنيع طبقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة: احد جوانب أو عمليات التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية حيث تخصص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنميـــة وتطوير المستوى الفني وتنويع هيكل الاقتصاد القومي بحيث تحقق نمو وديناميكية في قطاع الـــصناعة التحويليـــة بشقيها صناعة وسائل الإنتاج وصناعة سلع الاستهلاك ومن ثم يصبح هذا القطاع قـــادرا علـــى المـــساهمة فـــي

الوصول إلى معدل مرتفع لنمو الدخل القومي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي(منظمة الأمم المتحدة،1963، 23).

مفهوم النمو الصناعي:

يمكن تحديد مفهوم النمو الصناعي بأنه ذلك النمو الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي يكون لها تأثير في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والناتج القومي،كما يمكن تعريفه بأنه ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج وخلق الرفاهية(الحيالي والمشهداني،2011، 1).

كذلك يمكن ان يعد النمو الصناعي بأنه ذلك الجزء الفعال الذي يسهم في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي ويجب أن يلازم التنمية الصناعية التي تعد مكملة لعملية التنمية الاقتصادية(التميمي،1985، 14-16).

مصادر النمو الصناعي:

يرتكز النمو الصناعي على ثلاثة عوامل رئيسية وتشمل:(المشهداني والحيالي،2011، 4-7)

الاستثمار في رأس المادي والبشري:يعد رأس المال الفكري[1]جزء من رأس المال البشري[2] إذ برزت أهمية هذا العامل الإنتاجي المهم من حيث طبيعة موارده البشرية وما تمتلكه من مهارات متجددة ومتطورة مع تطور المخزون الفكري للإنسان وتراكم الخبرة التجريبية فضلا إلى لتباين في القدرات البدنية والفكرية والعقلية بين فرد وأخر.

كما ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: كل ما يزيد من إنتاجية العاملين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها بالتدريب والذي يغير من سلوك العاملين وتنمية قدراتهم البشرية وجعلها في مستوى الحاجات المتطورة للنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاج بالكم والنوع،إذ يعد العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج والذي يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم وتدريب إذ يسهم التعليم والتدريب في تراكم رأس المال البشري.

التقدم التقني والتكنولوجي: على الرغم من أن التقدم التقني يلعب دورا مهما في دعم وتطوير التقدم المادي إلا انه لا يعد شرطا كافيا للنمو الاقتصادي المتواصل، ولكن كون أن البلدان تمتلك قوة عمل ماهرة لتشغيل وإدامة قبل أن تستخدم التقنية الحديثة للنمو الاقتصادي فقد أضيف عامل ثالث إلى دالة الإنتاج ألا وهو التقدم التقني بالإضافة إلى العمل ورأس المال،إذ يؤدي التقني إلى حدوث تغيرات واسعة في الإنتاج والعمل الذي يستلزم كوادر بشرية خاصة تتناسب مع التقدم الحاصل وقد أصبح التعليم مسؤولا عن إعداد الأفراد والإسهام بوعي وإدراك في دفع عملية التنمية إلى أمام.

[1] يقصد برأس المال الفكري بأنه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في النشاط الإنتاجي وبالتالي الإسهام في النمو الاقتصادي.(السعادات،بدون سنة، 2)

[2] يقصد برأس المال البشري الأداة الأساسية والجوهرية لكل عملية تحول اقتصادي واجتماعي والتي تعمل جنبا مع جنب مع رأس المال المادي لنجاح أي عملية اقتصادية أو اجتماعية،وقد عرفه شولتز بأنه جزء متكامل ومتمم مع الأفراد ويعزز قدراتهم الفردية في الإنتاج،ويقسم مجالات الاستثمار البشري في قطاع الصحة وقطاع التعليم وبرامج التدريب.(المولى،1993، 11)

التنظيم الاقتصادي الكفوء[1]: يعد التنظيم احد عناصر الإنتاج ويؤثر في بقية مدخلات الإنتاج ومخرجاته فهو الذي يحدد حاجات المجتمع والأساليب التنظيمية التي تهدف لإشباع تلك الحاجات التي لا ابد أن تتلاءم مع خصائص وظروف الوحدة الإنتاجية ذاتها وزيادة كفاءتها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة،وهنا لابد من الإشارة إلى أنواع التنظيمات الاقتصادية إذ هناك نوعين من هذه التنظيمات هي : (ألكفري،2004، 1)

1. التنظيم الاقتصادي الحر: يعد هذا التنظيم وسيلة الاقتصاد الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي،إذ يتصف هذا باللامركزية والعفوية،ومن أهم خصائصه اقتصاد يقوم التوازن فيه على أليه السوق،باعتماده على المشاريع الخاصة من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بصورة غير مباشرة من خلال وجود سلطة رقابية وتشريعية قانونية.

2. التنظيم الاقتصادي الموجه:يعتمد هذا التنظيم على النظام الاقتصادي المخطط لتحقيق أهدافه الاقتصادية،إذ يقوم على أساس تدخل الدولة بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته.

وقد أشار chenery الى وجود ثلاثة مصادر للنمو الصناعي متمثلة بمصادر الطلب على السلع المصنعة وهي: (القريشي،2005، 46-47)

إحلال النتاج المحلي محل الاستيراد(التعويض عن الاستيراد)

النمو في الطلب النهائي على المنتجات الصناعية

النمو في الطلب الوسيط

إذ يقاس التعويض عن الاستيراد بالفرق بين النمو في الإنتاج عند عدم تغير نسبة الاستيراد إلى الطلب الكلي وبين النمو الفعلي،وكقاعدة عامة فان حصة الصناعة في الناتج القومي تزداد كلما ازداد معدل دخل الفرد،والنتيجة هنا هو انه عند حصول نمو في الإنتاج الصناعي(والناجم عن زيادة حصة الصناعة في الناتج القومي)والذي يرافق الزيادة الحاصلة في معدل الدخل من 100 دولار إلى 600 دولار فعندها يكون الطلب النهائي يشكل فقط 22%من النمو في الإنتاج الصناعي بشكل مباشر،أو نمو 32%عند اخذ الإنتاج الوسيط بنظر الاعتبار.أما التعويض عن الاستيراد (أي عملية زيادة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي) فان له أثرا على الإنتاج يفوق اثر الطلب،إذ يشكل حوالي 50%من الزيادة في الإنتاج ويترك هذا حوالي 18%والتي قد تفسر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار أو أخطاء التقدير في المعادلة أو أسباب أخرى.

[1] التنظيم الاقتصادي: يعرف بانه الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة.(الكفري،2004، 1)

1- العوامل المحددة للنمو الصناعي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في النمو الصناعي وقد ارتأى الباحثان تناول بعض العوامل التي شملتها الدراسة وكانت كالأتي:

1-1 التضخم

1-2 الفساد الاقتصادي

1-3 النمو السكاني

1-4 الصادرات

1-5 الاستثمار الأجنبي

1-1 التضخم[1]: يقصد بالتضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار ويجب ان يكون واضحا فترة من الزمن، ومن المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار بيد أن ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك أثرا ملموسا على القوة الشرائية للنقود التي يتعامل بها المواطن العادي،أي تراجع قدرة الأفراد في مجتمع ما في الحصول على احتياجاتهم بشكل عام.(الوازني والرفاعي،2004، 178)

كما جاء في تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولمدة طويلة،وقد يقاس التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والمنتج(الرقم القياسي للأسعار الحقيقية)والتي تعد من أهم مؤشراته ويعكس الارتفاع في معدل التضخم بيئة استثمارية غير مؤكدة وحالة ضعف وعدم استقرار اقتصادي.(المرتضى،2006، 27)

إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبشكل سريع سيولد حالة من عدم التأكد عند رجال الأعمال والتي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات ومن ثم تباطؤ النمو،إلا أن التضخم المسيطر عليه والأقل تطرفا(يكون بمعدلات اقل من 3%) قد يؤدي الى تحفيز النمو الصناعي،فخلال فترة التضخم المعدل يعمل على تخفيض معدل الأجور النقدية أمام الزيادات في الأسعار وتكون أسعار السلع التي يعرضها المنتجون مرتفعة قياسا بتكلفة العمل وبذلك يحصل المنتج على أرباح حقيقية عالية يسخرها في توزيع الإنتاج وتشغيل أيدي عاملة أكثر، والمستخدمين الجدد سيزيدون من إنفاقهم وبالتالي يؤثر في زيادة الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات في النمو الصناعي والاقتصادي، إلا انه عندما ترتفع معدلات التضخم إلى أعلى من 6% فانه قد يسهم في البطالة نتيجة انخفاض الأجور في بعض القطاعات الاقتصادية عن أسعار السلع وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للعمال وهذا ما يؤدي إلى تقليل إنفاقهم وانخفاض الطلب الكلي وتخفيض الإنتاج وزيادة البطالة والتأثير سلبا على معدلات النمو.

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري،2009،مدخل إلى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلي،الطبعة1،دار وائل للنشر،الأردن،عمان

كما إن للتضخم اثأرا سلبية في النمو الصناعي من خلال التأثير في تشويه وانحراف القرارات الاستثمارية مما يسبب سوء تخصيص الموارد التي تكون على الأرجح غير كفوءة فضلا عن تحول رؤوس الأموال من القطاعات المنتجة التي تخدم النمو إلى اتجاه المضاربة لاسيما المضاربة بالذهب والعقارات التي يكون ارتفاع الأسعار فيها أعلى من السلع المنتجة.(المشهداني والحيالي،2011، 12)

2-1 الفساد الاقتصادي[1]: الفساد مشكلة عالمية،والدول الصناعية ليست محصنة من ممارسات الفساد،وتقع عليها كلها مسؤولية أن تكون جزءا من الحل. ولكن يبدو أن الفساد يتسبب بأضرار اكبر للدول النامية والاقتصاديات الانتقالية لأنها لا تستطيع أن تتحمل العواقب، كما يمنع الفساد كثيرا من الدول من التصدي لتحديات التنمية الأكثر خطورة، ولا يشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي ويضعف الثقة في المؤسسات العامة،ويزيد من تفاقم مشاكل الميزانية بحرمانه الحكومات من تحصيل رسوم كمركية وجباية إيرادات ضريبية لها شانها (اتوود،2005، 14).

فقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص،كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة وجاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة أو المضي لتحقيق المنفعة الخاصة.(احمد،2009، 5-6)

كما جاء في تعريف الفساد الاقتصادي بأنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية،وعرفه آخرون بأنه سوء استخدام المنصب لغايات شخصية.(الجابري،2005، 2)

ويؤدي الفساد إلى جملة من النتائج السلبية على البلاد ويمكن تقسيم هذه النتائج إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية،وسيتم التركيز في هذه الفقرة بالدرجة الأولى على توضيح النتائج الاقتصادية وبالأخص تأثير الفساد في النمو الصناعي، إذ يؤدي الفساد إلى خفض النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيره في الاستثمار بطرق مختلفة إذ يمكن للفساد أن يؤثر في الاستثمارات الإجمالية، وحجم وتركيبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك حجم الاستثمارات العامة ونوعية قرارات الاستثمار للمشاريع الاستثمارية فضلا عن تأثيره في الحافز للاستثمار المحلي والأجنبي (احمد،2009، 15).

وطبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فان الفساد يعيق النمو الصناعي مما يؤثر هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية،ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر.وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد (المشهداني والحيالي،2011، 8).

إن الآثار السلبية للفساد على حجم ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي أرجعت السبب إلى تقدير المستثمر الأجنبي للفساد باعتباره ضريبة جائرة على أعمالهم فضلا عن أن الفساد نفسه يشكل عنصرا من العناصر الرافعة لمستوى المخاطر التي تواجه المستثمرين أضف إلى ذلك أن الفساد يكون مقترنا بسوء توزيع

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: عدنان دهام احمد،2009،تأثير الفساد في النمو الاقتصاد لسنوات مختارة،رسالة ماجستير،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد،ص3-19

الدخل والثروة، إذ أكدت الدراسات على وجود علاقة سلبية بين الفساد وتوزيع الدخل والثروة،كما يقترن الفساد بتدهور مؤشرات التنمية البشرية بسبب تخفيض الموارد المخصصة لطبيعة أهداف التنمية البشرية فضلا عن تدني كفاءة توظيف وإدارة هذه الموارد المخصصة والنادرة أصلا.(النجار،2006، 4).

وللفساد الاقتصادي اثأرا اقتصادية والتي يمكن رصدها بشكل مختصر بما يلي: (نائف وجارالله، 2011، 7-9).

1- آثار الفساد في النمو الاقتصادي: إذ أن وجود الفساد الواسع في مؤسسات أي دولة يعمل على تأخير النمو والتنمية وعلى توزيع منافع النمو بشكل غير متساوي وذلك من خلال تعميق التفاوت الدخول وسوء الإنفاق الحكومي والتحيز الضريبي.
2- الآثار في الاستثمار المحلي: إذ أشارت الدراسات إلى أن تخفيض مستوى الفساد مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة تؤدي إلى رفع نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3- الآثار في الاستثمار الأجنبي: أكدت الدراسات أن الفساد في الدول المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية بالرغم من الحوافز التي تقدمها هذه الدول لاستدراج الاستثمارات الأجنبية مثل الإعفاء الضريبي وغير ذلك.
4- الآثار في الإنفاق الحكومي: إذ يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل وبعيدا عن حاجة المجتمع المتمثلة بالخدمات العامة.
5- الآثار في الفقر: إن الشريحة المتضررة في المجتمع تتمثل في طبقة الفقراء جراء الفساد ذلك لأنهم لديهم وسائل اقل في رشوة المسؤولين مقارنة بالأغنياء في سبيل الحصول على بعض الخدمات التي يحتاجونها في حياتهم العامة.لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد.

1-3 السكان: هناك علاقة بين السكان والتنمية،إذ يرى البعض أن التأثير يعد نتاج أو محصلة لشبكة من العلاقات المعقدة بين حجم السكان والنمو والتكوين والتوزيع من ناحية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى ويدعو إلى ضرورة زيادة السكان باعتبارهم أساس وجود المجتمع ودعامة جوهرية لتنميته ويؤكد على أهمية الجهود الإنسانية في التحول التكنولوجي كمحرك أول للنمو الاقتصادي والصناعي إذ يستلزم أن تكون السياسات السكانية جزء مكملا للإستراتيجية العامة للتنمية وانه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي إذ بإمكان الاثنين معا الإسهام في حل المشكلات القائمة وبالتالي ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد وتطور فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية (السقا،2009، 20).

ويعد النمو السكاني عامل مؤثر في النمو الصناعي إذ يمكن دراسة هذا الأثر من خلال الربط بين النمو السكاني وقوة العمل إذ يؤثر النمو السكاني في عرض قوة العمل إذ هناك علاقة طردية بينهما،لكن هذا الإضافي في قوة العمل لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة،بل سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي تدني المستوى التاهيلي للقوى العاملة في المستقبل بسبب انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان النمو السكاني يؤثر في الادخار والاستثمار في القطاع الصناعي إذ تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار ومن ثم انخفاض

معدل النمو الصناعي الذي ينعكس سلبا على مستوى دخل الفرد بالانخفاض،إذ أن تزايد عدد السكان يؤثر سلبا على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية الصناعية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد وبالتالي يضعف مقدرة الأسر على الادخار ومن تنخفض القدرة على الاستثمار والتي تؤثر سلبا على معدلات النمو الصناعي،كما تؤثر الزيادة في عدد السكان في حجم الاستهلاك إذ تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع والخدمات مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغطا على عملية النمو الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي.

4-1 الصادرات: تركز معظم الدراسات على أن الصادرات هي المفتاح الرئيسي لبدء عمليات النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية وذلك عن طريق التأثير الايجابي لنمو الصادرات على الهيكل الإنتاجي للبلد المصدر فضلا عن الإسهامات المتزايدة للصادرات في الدخل القومي.

فقد أشار(توماس مون) في عام 1664 إلى أن الدولة بمقدورها أن تلعب دورا أكثر فاعلية في عملية توجيه التنمية الاقتصادية والعمل على زيادة النمو الاقتصادي من خلال الحث والعمل على زيادة الصادرات إذ أن توسيع السوق الخارجية من خلال العمل على إيجاد اكبر قدر ممكن من الفائض من السلع والخدمات وتصدير هذا الفائض الاقتصادي من السلع والمنتجات سيقود إلى تحفيز وتوسيع وزيادة الطاقات الإنتاجية في البلد في مرحلة لاحقة،في حين وصف (ادم سميث)في عام 1776 الصادرات بأنها الوسيلة الناجحة والأكثر فاعلية لتوسيع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة معدل تراكم رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد(الجومرد والدباغ،1995، 163).

فقد اعتبرت الصادرات على أنها المفتاح الرئيسي لتحريك النمو الاقتصادي وزيادته،لذلك فان زيادة الصادرات تؤدي إلى تحفيز الزيادات في اغلب قطاعات الاقتصاد الوطني لاسيما القطاع الصناعي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي في مرحلة لاحقة ينعكس إيجابا على معدلات النمو الصناعي.

مما تقدم يمكننا توضيح أهمية الصادرات على اقتصاد الدول المصدرة والتي تحدد بالاتي:(أمين أغا،2004، 40-41)

1- إن ارتفاع معدل نمو الصادرات يزيد من العوائد المباشرة للبلد والتي بدورها تؤدي إلى زيادة القدرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الصناعي.
2- إن ارتفاع معدل الصادرات عموما تزيد من قوة ونفوذ الدولة اقتصاديا إذ سيمتلك البلد المصدر المال الكافي والضروري للوصول إلى مستويات أعلى من الاستيرادات وقد تتضمن هذه الاستيرادات سلعا رأسمالية (إنتاجية) تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.
3- إن المنافسة الدولية تعمل على زيادة الضغط على الصناعات المعدة للتصدير للتقليل من تكاليفها وتحسين إنتاجها.
4- إن ارتفاع معدلات الصادرات تؤدي إلى زيادة تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتركزه في الدول التي يكون قطاع صادراتها ذات كفاءة عالية مما يقود إلى إيجاد حلول لمشكلة البطالة وتسهيل القضاء على كافة المشاكل الناجمة عنها.

1-5 الاستثمار الأجنبي المباشر: أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن المواضيع الأكثر جدلا على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة،منها الزيادة الهائلة في التدفق العالمي السنوي لهذا الاستثمار،مما اظهر أهميته النسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية للعديد من الدول النامية فضلا عن توفيره الأصول غير الملموسة كالمعرفة التقنية والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق،وبناء عليه حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير وبدا التنظير حول مفهوم ومحددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا خارجيا للتمويل مكمل للمصادر المحلية التي غالبا ما تكون نادرة،ومصدرا بديلا عن القروض بسبب ضعف المدخرات المحلية لذا يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية للاستثمار بوصفها وسيلة مكملة،وطريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة والمعرفة التقنية فضلا عن المهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق والتي على أساسها بنيت التحالفات والشراكات بين دول العالم،من خلال الشركات متعددة الجنسية التي لها إمكانية الاندماج في شبكات الإنتاج العالمي الذي قاد إلى زيادة التطورات المعاصرة.

1-5-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية(alasrag،2007، 5).

وجاء في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى الاقتصادي على انه اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين، ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على انه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع أو خدمات،هذا الإنتاج الذي لابد أن تتوفر له عناصر مادية وبشرية ومالية (اونيس،2006، 252).

وجاء أيضا في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشاة ما،الاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات،كما حدد مفهومه صندوق النقد الدولي بان الاستثمار الأجنبي يكون مباشر حين يمتلك المستثمر10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال،على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (خضر،2004، 3).

كما تم تعريف رأس المال الأجنبي حسب التعريف القانوني بأنه النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات المعنوية المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين، لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف (الزهراني،2004، 3).

1-5-2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

[1] للمزيد انظر:
- منور اوسرير وعليان نذير،بدون سنة،حوافز الاستثمار الخاص المباشر،مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،العدد2،ص 97-99 الموقع على الانترنت:www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renaf-N-02/article-04.pdf
- alasrag.hussien،مصدر سابق،ص 6-9
- دنيا احمد عمر حميد،2005،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية،رسالة ماجستير،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد،ص 10-13

يمكن النظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الايجابية التي يتركها على اقتصاد البلد المضيف وهي كالأتي:

1. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات التشغيل والحد من الهجرة:

إذ يحفز الخبرات المحلية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد والتي ما تعرف بظاهرة العقول البشرية أو هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال.

2. اثر الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت:

إذ تتميز الشركات الأجنبية بإمكانية الحصول على مصادر التمويل بوسائل متعددة مثلا عن طريق الموارد الذاتية للشركة فضلا عن إصدار السندات والأسهم والاقتراض،وطالما يتم تداول الأدوات المالية في السوق العالمية فان ذلك مدعاة لزيادة تدفق موارد التمويل الأجنبي للتنمية،وهذا ما يقلل من مخاطر الاستثمار ومن ثم الكلف مقارنة بالشركات المحلية للبلد المضيف،وكنتيجة لذلك يمكن للشركات الأجنبية أن تدخل مشاريع لا يقدر المستثمرون المحليون من الدخول فيها أو يعد دخولهم فيها مخاطر كبيرة وبالتالي أن الشركات الأجنبية توسع من تكوين رأس المال الثابت في البلدان المضيفة.

3. اثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات:

إذ يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر العبء على ميزان المدفوعات مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر،وذلك لان الأرباح الأولى للتنمية تكون قليلة،فضلا عن احتمال استعادة رأس المال من البلد المضيف يكون اقل إذا ما قورن باستثمار الحافظة المالية.

4. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي:

إذ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بطريقتين،فمن جهة أولى فانه ينشئ رصيدا إضافيا من رأس المال للبلد المضيف ويضيف إلى مدخرات هذا البلد أو إلى احتياطياته من النقد الأجنبي،ومن جهة ثانية فانه يقدم المعرفة التقنية والاقتصادية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للبلد المضيف.

5. تفتح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمام رأس المال المحلي وتشجعه على المشاركة في الإنتاج.
6. تساهم في تطوير أساليب الإنتاج للمنتجين المحليين وذلك من خلال ظهور اثر المحاكاة بين المنتجين المحليين والمستثمرين الأجانب إذ يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب بمعنى أخر تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اكتساب الخبرات المتراكمة لدى المستثمر الأجنبي مقارنة للمنتج المحلي.
7. يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر إيرادات إضافية للبلد المضيف في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات فضلا عن انه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات إذ لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الاستثمار ربحا وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع.

- عبد المجيد اونيس،2006،الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع وافاق، الملتقى الدولي-متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية،17-18 أبريل،ص 253،الموقع على الانترنت: ststt.y007.com/t 1511.topic

1-5-3 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- البحث عن الأسواق: ويعني ذلك الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق اكبر للأسواق الأجنبية القائمة مثل (السوق الأوربية المشتركة)وقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات،ومن شان هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها فضلا عن أن له أثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

ب- البحث عن الثروات الطبيعية: إذ تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية(المواد الخام)التي تتمتع بها العديد من الدول المضيفة والتي يكون اغلبها دول نامية خاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى،ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

ت-البحث عن تعظيم الأرباح: إذ أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين البلد المستثمر والبلد المضيف تعد من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوفر في البلد المضيف.

ث-البحث عن حرية حركة التجارة والاستثمار: ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من اجل مكافحة إغراق السوق،ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام(قواعد المنشأ)الذي يقضي بان يتم التصنيع في منطقة معينة ا تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي.

ج- البحث عن انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج: وتعني الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في البلد المضيف للاستثمار،كإيجار الأراضي،أجور العمال،مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.

ح-طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية،أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير،وفي المنتجات ذات دورة الحياة الأقصر،مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية.

خ-انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف التي تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة لاسيما إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

د-تحقيق العولمة وكونية النشاط المزاول وكذلك الإسهام في تداول المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة عالمية.

1-5-4 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أبرزها ما يلي:(alasrag،2007، 12-14)؛(منور ونذير،2011، 100-102)

أ- الاستثمار الثنائي(الاستثمار المشترك): ويعني المشاركة مع رأس المال المحلي الخاص أو رأس المال المحلي العام(الحكومي) أو الاثنين معا من ثم تظهر نتيجة لتلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة

وهذا يعني مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمر خاص أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية،في الغالب يأخذ شكل المستثمر الخاص،والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه إلى الإدارة، الخبرة،براءات الاختراع والعلامات التجارية.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات: وتعد هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي لذا أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي، والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وكذلك زيادة درجة التنوع والتكامل،فضلا عن أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في البلد الأم.

ت- استثمار المشاريع في العمليات التجميعية: تأخذ هذه المشاريع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي إذ يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع،عمليات التشغيل والتخزين والصيانة،.....الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشاريع التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو أن لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لإشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

ث- الاستثمار في المناطق الحرة:من المعروف إن الهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الهدف تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جذب للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

المبحث الثاني

الاقتصاد التركي

أولا: مؤشرات اقتصادية

اثبت الاقتصاد التركي أداء ممتازا بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الثماني الأخيرة إذ ساعدت إستراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصينة والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ عام 2000 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعولم،وفي ذات الوقت على تحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية في منطقتها ولقد مهدت الإصلاحات الهيكلية التي تم إسراعها لعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، الطريق لتطبيق لتغييرات شاملة في عدد من المجالات،وتمثلت الأهداف الرئيسية من هذه الجهود في زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي من اجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته علاوة على إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس أكثر قوة.

فقد أصبحت تركيا عضوا في منظمة التجارة منذ عام 1995، اتضح التزامها ومشاركتها بالعضوية والتزامها بالمعايير الإقليمية والدولية للتجارة في منظمات مختلفة، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي، مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود، منظمة الجمارك العالمية، غرفة التجارة الدولية، منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق الاستقرار وغيرها من المنظمات.

فقد اتسم الاقتصاد التركي بثبات معدل النمو المطرد للأرباع ال20 الماضية،الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد،إلقاء الضوء على القوة والاستقرار،الاقتصاد،فضلا عن اندماجه في الاقتصاد الكلي للاتجاهات العالمية التي ورد ذكرها آنفا،فقد اظهر الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة نسبة نمو عالية جدا في الأداء نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي تم إصلاحها بشكل حاسم وكذلك نجاح سياسات الاقتصاد الكلي بل أصبح واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4%خلال الفترة 1992-2001 ووصل إلى 7.45% في الفترة 2002-2006 (الاقتصاد التركي،2008، 2).

ونظرا لارتفاع مستويات إجمالي الناتج المحلي بمقدار يزيد عن ثلاثة إضعاف لتصل إلى 736 مليار دولار أمريكي في عام 2010 بعد أن كانت 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002،ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10079 دولارا أمريكيا عن مستواه السابق البالغ 3500 دولار أمريكي في نفس الفترة (التوقعات الاقتصادية،2010، 1).

وتجدر الإشارة إلى أن التحسينات المهمة والإصلاحات الهيكلية التي تم انجازها في هذه الفترة الزمنية الوجيزة قد دفعت تركيا ليتم تسجيلها في المقياس الاقتصادي العالمي كاقتصاد ناشئ استثنائي،بالمقارنة بدول الاتحاد الأوربي،وذلك وفقا لإحصاءات إجمالي الناتج المحلي (على أساس تعادل القوة الشرائية) في عام 2010، فقد انخفض التضخم بمعدلات كبيرة ليصل إلى نسبة 6.4% بنهاية عام 2010 بعد أن كان 30% في عام 2002 ،(التوقعات الاقتصادية،2010، 1)

وقد أوردت دراسة أعدت عن النهضة الاقتصادية التركية مؤتمر العلاقات التركية- اليمنية عددا من الانجازات الاقتصادية لحكومة العدالة والتنمية منذ تسلمها السلطة عام 2001 وحتى عام 2008 كالأتي : (أبو الحسن،بدون سنة، 4-5)

1. احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوربي في المجال الاقتصادي.
2. تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا فقد كان عام 2002 يقدر بمبلغ 3500 دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة قفز دخل الفرد عام 2008 ليصل إلى 10500 دولار أمريكي.
3. بلغ حجم الإنتاج في عام 2002 (180)مليار دولار وخلال ست سنوات تضاعف حجم الإنتاج ليصل إلى (740)مليار دولار.
4. سجلت- تركيا نموا اقتصاديا جعلها تحتل اكبر ثاني دولة في العالم بنمو مقداره 11.5% استطاعت ان تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة 2002-2008 في حدود 6% وهذا معدل نمو رائع رغم حدوث الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ عام 2006 التي قادت الى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

5. أظهرت الخطط التنموية والاقتصادية لتركيا تحقيق صادرت تصل إلى (500) مليار دولار أمريكي كذلك إيرادات تصل أيضا إلى (500) مليار دولار أمريكي،وكما تخطط تركيا لتحتل موقع احد الدول العشر اقتصاديا على مستوى العالم.
6. تحتل تركيا المركز الأول في أوربا في صناعة النسيج.
7. تحتل المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز،والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات
8. وصلت صناعة تركيا من السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فان 15 سيارة تم تصنيعها في تركيا.
9. تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت 37%.
10. تضاعفت صادرات تركيا أربع مرات،من 36 مليار دولار أمريكي من عام 2002 لتصل إلى 132 مليار دولار في عام 2008.

علما أن تركيا وبرغم هذه النجاحات الاقتصادية إلا أنها تستورد المواد الخام الأساسية اللازمة للصناعة،فكيف لو أنها امتلكت تلك المواد على أرضها.

ويبلغ مجموع سكان تركيا(74) مليون نسمة منهم 24.6 مليون شخص ناشطين ويحسبون ضمن القوى العاملة.إذ تعد تركيا الأكبر من حيث عدد الشباب بين سكانها مقارنة بدول الاتحاد الأوربي إذ أن نصف عدد السكان تحت سن التاسعة والعشرين، وتتمتع تركيا بسكان من الشباب يتميزون بالحيوية وعلى درجة عالية من التعليم والتعدد الثقافي.(دليل الاستثمار،2010،2)

انظر الجدول (1)الذي يوضح أهم المؤشرات في الاقتصاد التركي لعام 2010 التي تخص موضوع البحث.

جدول (1): أهم المؤشرات في الاقتصاد التركي عام 2010

المؤشر الاقتصادي	الأرقام
عدد السكان	74 مليون نسمة
إجمالي الناتج المحلي	736 مليار دولار أمريكي (بالأسعار الحالية)
حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي	10079 دولار أمريكي
قيمة الصادرات	114 مليار دولار أمريكي
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1.9 مليارات دولار أمريكي
عدد الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية	25500 شركة
معدل التضخم	4.6% (مؤشر أسعار المستهلكCPI)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ما تم ذكره في فقرة المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التركي

مما تقدم نجد أن الاقتصاد التركي في تصاعد مستمر في معظم الأعوام، فان النظرة السريعة على سير الاقتصاد في السنوات القليلة التي تظهر في الجدول (2) توضح الصورة العامة لمعدل النمو الاقتصادي

جدول (2): معدل نمو الاقتصاد التركي للفترة 1995-1999

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1995	%8+
1996	%7.1+
1997	%8.3+
1998	%3.8+
1999	%6.1-

المصدر: معهد الدولة للإحصاءات ، انقرا، تركيا، 2000

استنادا إلى ما تم توضيحه آنفا من مؤشرات اقتصادية فيما يخص الاقتصاد التركي يمكننا هنا إعطاء صورة عامة عن معدلات النمو في بعض المؤشرات عن الاقتصاد التركي للفترة (2000- 2005) والتي يوضحها الجدول(3)

جدول (3): مؤشرات عن الاقتصاد التركي للفترة 2000-2005

المؤشر / السنوات	معدل النمو GNP	التضخم CPI	الصادرات(بليون دولار)
2000	3.6	9.54	7.30
2001	5.9-	4.54	3.34
2002	9.7	9.44	1.40
2003	9.5	3.25	1.51
2004	9.9	6.1	9.66
2005	6.7	2.8	7.76

المصدر:E.Yeldan.2006.turkey 2001-2006 macroeconomics of post-crisis

ثانيا: مؤشرات نمو القطاع الصناعي في تركيا:

يعد قطاع الصناعة في تركيا من القطاعات الرئيسية والرائدة لمساهمته في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع ويساعد على تحديد الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي لما يعطي تفسيرا محددا لعمل الاقتصاد وتأشير مواطن القوة والضعف في بناءه ليس في تركيا فحسب بل في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ومن هذه الرؤيا تأتي سياسات التنمية لتصحيح ومعالجة مسار الاقتصاد ورفع معدلات النمو ودفع عملية التنمية الاقتصادية بالإطار الذي يحقق أهدافها كافة وهنا يأتي دور القطاع الصناعي بارزا ومتميزا لكونه الأساس الذي تبنى عليه القاعدة المادية المتقدمة باستخدام مستلزمات الإنتاج المتطورة والفاعلة بتأثيراتها في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتعد تركيا كبقية الدول النامية سعت إلى تطوير اقتصادها لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات كافة ولاسيما في القطاع الصناعي إذ بلغت قيمة الإنتاج الصناعي 87.4 مليار دولار عام 1990 واستمر هذا المؤشر بالارتفاع إلى أن وصل إلى 131.2 مليار دولار عام 2004 وارتفع إلى 132.1عام 2007، أما نسبة

مساهمة القطاع الصناعي بتكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض إلى 26%عام 1990 وأصبح 20%عام 2000 وانخفض من 18.5%عام 2004 وأصبح 16%عام 2007،ونتيجة للمساعي المبذولة من قبل الدولة لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي فان حصة الصادرات الصناعية التركية بلغت 84.8% في عام 2004 وارتفعت 85.9% عام 2007 بعد التركيز على القطاع الصناعي وتطويره من خلال إتباع إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير(بهنام،2011، 314).

مما تقدم يمكن توضيح اتجاه تطور الصادرات التركية من السلع الصناعية من خلال جدول (4)

جدول (4): اتجاه تطور الصادرات التركية من السلع الصناعية(مليار دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات الصناعية من السلع
1990	10.349
1991	10.686
1992	12.286
1993	12.497
1994	15.518
1995	19.089
1996	20.273
1997	23.123
1998	23.874
1999	23.755
2000	25.340
2001	28.695
2002	33.549
2003	43.233
2004	53.400
2005	58.700
2006	59.500
2007	62.400
2008	63.600
2009	65.423

المصدر:المعهد العربي للتخطيط، العدد73، السنة السابعة، الكويت

ثالثا:صادرات تركيا–الواقع والتوقعات–

تعد تجربة تركيا فريدة من نوعها نتيجة تنوع الصادرات السلعية والتوجه نحو عدد من السلع وخاصة الصادرات الصناعية التي احتلت المرتبة الأولى بعد عام 1990 من خلال سياستها الاقتصادية الموجه نحو التصدير التي طبقت نظام الدعم للمنتجين الصناعيين والزراعيين والاهتمام بالقطاع الخاص ودعم الصادرات وتخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموجه نحو القطاعات المنتجة من اجل المنافسة في الأسواق العالمية.

لقد ساهمت التحسينات الملحوظة التي شهدها الاقتصاد التركي بشكل عام في تعزيز التجارة الخارجية،إذ وصل حجم الصادرات إلى 411 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2010 بعد أن كان 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002 (التوقعات الاقتصادية،2010،1).

هذا وان صادرات تركيا إلى الدول العربية قد حققت بعد عام 1980 إذ أصبحت المنطقة العربية منطقة مهمة لهذه الصادرات،فقد اتبعت الحكومة التركية مجموعة من الإجراءات لتشجيع التجارة الخارجية منها،السماح للمصدرين الأتراك بالاحتفاظ بنسبة 80%من أرباح تجارتهم الخارجية بالعملات الصعبة لاستيراد المواد والمنتجات الوسيطة والمعدات اللازمة للإنتاج إذ أدى هذا إلى نوع من الارتباط المتبادل بين الاستيرادات التركية من السوق الأوربية المشتركة والصادرات إلى الشرق الأوسط (الطائي والكواز،2001، 108).

ونتيجة لذلك كانت حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات التركية تشكل نسبة مرتفعة نسبيا والتي تكاد تتركز هذه الصادرات على السلع الصناعية.

رابعا:مؤشرات الفساد في تركيا:

أصدرت منظمة الشفافية الدولية مجموعة من التقارير السنوية حول مؤشر الفساد لمعظم دول العالم ومنذ عام 1999 وقد صدر أخر تقرير عام 2009، وتم اعتماد مؤشر الفساد من قبل المنظمة والتي تتراوح قيمته بين (0–10) وتمثل القيمة (صفر)أعلى مستوى فساد للدولة والقيمة (10) تعني اقل مستوى فساد.وقد تم ترتيب الدول في التقارير السنوية للمنظمة حسب هذا المؤشر فالدولة الأقل فسادا تحتل القيم القريبة من (10) والدول الأكثر فسادا تحتل القيم القريبة من (الصفر).(منظمة الشفافية الدولية،2003–2009، بدون صفحة) أما فيما يخص مؤشرات الفساد في الاقتصاد التركي فقد تم توضيحها من خلال الجدول (5)

جدول (5): مؤشر الفساد في تركيا للفترة 2003–2009

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر الفساد	3.1	3.2	3.5	3.8	4.1	4.6	4.4

المصدر:منظمة الشفافية الدولية،التقرير السنوي 2003–2009

www.trasparency.org

إذ يتضح من الجدول أن مؤشر الفساد في تركيا لم يتجاوز المتوسط العام إلا أنها تتوجه نحو تحقيق التقدم في هذا المجال إذ ارتفعت قيمة المؤشر من 3.1 عام 2003 إلى 3.8 عام 2006 ثم ارتفع إلى 4.4 عام 2009، وبالرغم من عدم تجاوز هذا المؤشر المتوسط العام إلا انه بدأ بالارتفاع وبشكل مستمر،وكان هذا نتيجة

جملة من الأزمات السياسية الداخلية والخارجية التي مرت بها تركيا فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي إلا أنها استطاعت في السنوات السبع السابقة من تحقيق الاستقرار في معظم القضايا السياسية والاقتصادية.

خامسا: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

تحتل تركيا المرتبة 13 في العالم من الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على مستوى العالم في عام 2012 وذلك وفقا لمؤشر الثقة الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركة A.T.kearnecy .(دليل الاستثمار،2010،1)

1-أسباب للاستثمار الاجنبي في تركيا(دليل الاستثمار،2010، 1-4)

1-1 اقتصاد ناجح

-اقتصاد مزدهر(ارتفاع إجمالي الناتج المحلي) من 230 مليار دولار أمريكي إلى 736 مليار دولار أمريكي من عام 2002 حتى عام 2010.

-نمو اقتصادي مستمر (ارتفاع المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)بنسبة 8.4% على مدار السنوات الثماني الماضية.

-اقتصاد واعد: يتمتع بمستقبل باهر إذ انه من المتوقع أن يصبح أسرع الاقتصاديات نموا ضمن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) أثناء الفترة من 2011-2017، بمعدل سنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يبلغ 7.6%.

- اكبر سادس عشر اقتصاد على مستوى العالم وسادس اكبر اقتصاد بالمقارنة مع الاتحاد الأوربي في عام 2010.

- اقتصاد قائم على المؤسسات، بدعم وصل إلى أكثر من 94 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) في السنوات الثماني الأخيرة،محتلا المرتبة الخامسة عشرة بين أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من 2008-2010 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD).

1-2 السكان :

يبلغ عدد سكان تركيا 74 مليون نسمة إذ تعتبر الأكبر من حيث عدد الشباب بين سكانها مقارنة بدول الاتحاد الأوربي، وان نصف عدد السكان تحت سن التاسعة والعشرين، فضلا عن أنها تتمتع بسكان من الشباب يتميزون بالحيوية وعلى درجة عالية من التعليم والثقافة.

1-3 القوى العاملة المؤهلة والمتسمة بالتنافسية :

- ما يزيد عن 25 مليون نسمة من الشباب المتخصصين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم.
- إنتاجية عمال متزايدة إلى جانب تقليل الأجر الحقيقي للوحدة.
- اكبر رابع قوة عاملة مقارنة بالاتحاد الأوربي.

-أطول ساعات عمل واقل عدد أيام إجازات مرضية للموظف في أوربا 2.53 ساعة عمل في الأسبوع ومتوسط سنوي لعدد أيام الإجازات المرضية يبلغ 6.4 يوم لكل موظف.

- ما يقارب من 500 ألف خريج من 156 جامعة.
- حوالي 663 ألف طالب متخرج من المدارس الثانوية، ثلثهم متخرج من المدارس المهنية والفنية.

1-4 مناخ استثمار متحرر وخاضع للإصلاحات :

- قطاع خاص فعال وناضج وصلت صادراته إلى 411 مليار دولار أمريكي،بزيادة بلغت 225%في الفترة ما بين عامي 2002 و 2010
- بيئة عمل مشجعة على الاستثمار مع متوسط(6) أيام لإنشاء شركة،في حين يزيد هذا المتوسط لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن (13) يوما.
- ظروف استثمار شديدة التنافسية
- ثقافة قوية في قطاعي الصناعة والخدمات
- معاملة متساوية لجميع المستثمرين
- ما يزيد عن 25 ألف شركة برؤوس أموال أجنبية
- تحكيم دولي
- ضمان تنفيذ التحويلات

1-5 البنية التحتية :

- بنية تحتية جديدة ذات تقنية عالية التطور في المواصلات والاتصالات عن بعد والطاقة.
- مرافق نقل بحري متطورة وذات كلفة منخفضة.
- ميزة النقل بالسكك الحديدية لوسط وشرق أوربا.
- طرق نقل ممهدة والية تسليم مباشر إلى معظم دول الاتحاد الأوربي.

1-6 الموقع المركزي :

- جسر طبيعي يربط بين المحاور الشرقية الغربية والشمالية الجنوبية،وبالتالي إنشاء منفذ يتميز بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة للأسواق الكبرى
- سهولة الوصول إلى 5.1 مليار عميل في أوربا واسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- بوابة مرور إلى أسواق متعددة بما يمثل 23 تريليون دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي.

1-7 محطة وممر لنقل الطاقة إلى أوربا: محطة وممر مهم لنقل الطاقة في أوربا يربط بين الشرق والغرب،و70% من موارد الطاقة توجد في جنوب وشرق تركيا، بينما يقع اكبر مستهلك للطاقة،وهو أوربا في غرب تركيا.

1-8 حوافز وضرائب منخفضة :

- تخفيض ضريبة دخل الشركات من 30% الى 20% .
- تفاوت معدلات ضريبة الدخل للإفراد من 15% الى 35% .
- حوافز ومزايا ضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة يمكن ان تتضمن إعفاء كليا أو جزئيا من ضريبة دخل الشركات،يصل إلى 80% في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية،علاوة على تخصيص الأراضي.

- قانون لدعم الابتكار والبحث والتطوير.
- نظام الحوافز حسب المنطقة والقطاع.

1-9 الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوربي منذ عام 1996

- تأسيس الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوربي منذ عام 1996، واتفاقيات التجارة الحرة (FTA) مع 20 دولة.
- مزيد من اتفاقيات تجارة حرة في طريقها للإبرام.
- إجراء مفاوضات الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي.

1-10 سوق محلي ضخم :

- ما يقرب من 35 مليون مستخدم للانترنت في عام 2010، ارتفاعا من 4 مليون مستخدم للانترنت في عام 2002.
- ما يصل إلى 62 مليون مستخدم لاتصالات الهواتف المحمولة في عام 2010، ارتفاعا من 23 مليون مستخدم في عام 2002.
- ما يقرب من 46 مليون مستخدم لبطاقات الائتمان في عام 2010، ارتفاعا من 16 مليون مستخدم في عام 2002.
- ما يزيد عن 102 مليون مسافر على خطوط الطيران في عام 2010، ارتفاعا من 33 مليون في عام 2002.
-

2- تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا:

اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما العربية ونخص منها منطقة الخليج العربي،ويعود سبب اهتمام الحكومة التركية بالاستثمارات الخليجية إلى القرب الجغرافي وتوفر رؤوس الأموال فيها من جهة، واستمرار الأوضاع المتردية في لبنان والذي كان يشكل مركز الجذب الأول سابقا،إذ قامت الحكومة التركية بمنح تسهيلات إضافية كالسماح لها بمشاركة من دون قيد حول تحديد نسب المشاركة وإتاحة الفرصة للمستثمرين العرب ولاسيما الخليجيين بتملك العقارات من دون شروط والسماح لمواطنيها لدخول تركيا من دون الحصول على تأشيرة دخول،انظر الجدول (6) الذي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا للمدة 1990-2011

جدول (6): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا للمدة 1990-2011

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	FDI
1990	1861
1995	3938
2000	3477
2001	2725

2002	2243
2003	1208
2004	–
2005	10031
2006	20185
2007	22046
2008	19504
2009	8411
2010	9038
2011	15904

المصدر:

1- مروان عبد المالك ذنون،2009،الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا للمدة 1970-2006،مجلة تنمية الرافدين،المجلد 31،العدد 94،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد،ص 139

2- دليل الاستثمار،2010،موقع على الانترنت: Invest.gov.tr

استنادا إلى ما تقدم يمكننا أن نستنتج بان الاقتصاد التركي يتميز بما يلي:

1- اقتصاد قائم على المؤسسات بدعم بلغ 94 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الثمانية الأعوام الماضية،مما جعلها تحتل المرتبة الخامسة عشرة بين أكثر الدول جذبا للاستثمار للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من 2008 إلى 2010.

2- تحتل المركز السادس عشر بين اكبر الاقتصاديات في العالم واكبر سادس اقتصاد مقارنة بدول الاتحاد الأوربي في عام 2010.

3- نمو اقتصادي قوي على مدار السبع سنوات الأخيرة بمتوسط نمو سنوي حقيقي 4% من إجمالي الناتج المحلي.

4- وصل إجمالي الناتج المحلي إلى 736 مليار دولار أمريكي في عام 2010 بعد أن كان 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002.

5- سياسات اقتصادية سليمة مع نظام مالي محكم.

6- هيكل مالي قوي في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

7- تعافي سريع من الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثالث

بناء وتوصيف الأنموذج القياسي لمحددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي

لغرض توصيف الأنموذج المستخدم في دراسة اثر محددات النمو الصناعي تم الاعتماد على الدراسات النظرية واختبار المتغيرات التي لها تأثير في النمو الصناعي والتي تتماشى مع الأطر النظرية لتفسير قوة العلاقة بين هذه المحددات القابلة للتقدير بالاستعانة بالأساليب القياسية لغرض اختبار وتحليل معنوية هذه

المحددات،الغرض من ذلك هو الوصول إلى نتائج ومقترحات تمكن واضعي السياسات الاقتصادية في الاقتصاد التركي وبالأخص في القطاع الصناعي من اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة من اجل تحسين اثر هذه المحددات بشكل ايجابي على النهوض بمستوى القطاع الاقتصادي.

وتم الاعتماد على الأنموذج القياسي التالي في تحليل اثر محددات النمو الصناعي المتمثلة (الاستثمار الأجنبي المباشر،معدل نمو السكان،التضخم،الصادرات،مؤشر إدراك الفساد) كمتغيرات مستقلة والتي لها الأثر البالغ الأهمية في المتغير المعتمد المتمثل بالنمو الصناعي وكالاتي:

$$Yi=B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+\ldots\ldots\ldots BkXk+Ui$$

إذ أن:

Y:- المتغير المعتمد (النمو الصناعي)Manufacturing Growth

X1:- الاستثمار الأجنبي المباشر Forging Investment

X2:- معدل نمو السكان Population

X3:- التضخم Inflation

X4:- الصادرات Export

X5:- مؤشر إدراك الفساد Corruption Predictor Indicator

B0:- معلمة الثابت

B1-Bk:- معلمات الانحدار والتي تتمثل قيمتها في مقدار الأثر الناتج عن المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

X1-Xk:- المتغيرات المستقلة

Ui:- المتغير العشوائي

وقد تم استخدام برنامج (Meny Tab)،وتم إجراء وتحليل البيانات للسلسلة الزمنية من عام 1990 الى 2010 والتي أمدها إحدى وعشرون عاما والتي تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية معنوية إحصائية دقيقة تعكس اثر محددات النمو الصناعي التي تم أخذها في بحثنا هذا بالاعتماد على البيانات الأصلية من مصادرها المتمثلة بالمنظمة الشفافية الدولية،البنك الدولي،مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،وقد تم الاعتماد على الأنموذج الخطي المتعدد المتمثلة بطريق المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) إذ أنها تعتبر الطريقة المثلى في إعطاء أفضل تقديرات خطية غير متحيزة.

تقدير دالة اثر المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4)على المتغير المعتمد(Y) في الاقتصاد التركي:-

جدول (7): تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد في الاقتصاد التركي

المتغير	اسم المتغير	اختبار t	اختبار f	R2	D.w
Y	النمو الصناعي				
X1	الاستثمار الأجنبي المباشر	3.49			
X2	الصادرات	6.34			
X3	التضخم	6.63			
X4	مؤشر إدراك الفساد	1.96	48.42	92.4	1.39

يتضح من الجدول (7) الأتي:-

إن الاستثمار الأجنبي المباشر(X1)متغير معنوي بالنسبة إلى المتغير المعتمد (Y) المتمثل بالنمو الصناعي،إذ أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية،كما أن قيمة f المحسوبة اكبر من قيمة f الجدولية وهذا يدل على معنوية الأنموذج، فضلا عن قيمة D.W=1.39 وهذا يدل على خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة،كما أن قيمة R2=92.4 وتدل على أن 92.4 من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الصناعي سببها المتغيرات المستقلة الواردة في هذا الأنموذج وان النسبة المتبقية (7.6) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

من ناحية أخرى نجد أن العلاقة سالبة بين المتغير المستقل (X1) والمتغير المعتمد (Y) وسبب ذلك أولا أن تذبذب مستوى التدفقات الاستثمارية إلى القطاع الصناعي وثانيا منافسة القطاع الخاص الصناعي التركي أدى إلى تنافر في الإنتاج وتراجع في الإنتاجية أي توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الخاصة(المحلية) في الاستثمار الصناعي مما يخلق تأثيرات سلبية على النمو الصناعي في الاقتصاد التركي.

أما بالنسبة للصادرات المتغير المستقل (X2) تبين أن هذا المتغير معنوي أيضا من خلال اختبار t المحسوبة والتي كانت اكبر من الجدولية والعلاقة بين الصادرات والنمو الصناعي هي علاقة موجبة كون أن الاقتصاد التركي هو اقتصاد ناشئ وان الصادرات تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الصناعي وهذا ما ينطبق وفق النظرية الاقتصادية.

أما معدل التضخم المتمثل بالمتغير المستقل (X3) يتضح من الجدول أن قيمة t المحسوبة هي اكبر من قيمة t الجدولية ويدل ذلك على معنوية المتغير بالنسبة للمتغير المعتمد (Y) المتمثل بالنمو الصناعي والمبرر الاقتصادي للعلاقة السالبة بين التضخم والنمو الصناعي هو ان العملة الوطنية للاقتصاد التركي المتمثلة بالليرة التركية متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وهذا يؤدي إلى اختلاف أسعار عوامل الإنتاج مما يؤدي بشكل سلبي على توجيه الموارد بشكل امثل وصولا إلى علاقة سلبية بين المتغيرين.

أما مؤشر إدراك الفساد المتمثل بالمتغير المستقل (X4) يتضح من الجدول ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية ويدل هذا على معنوية المتغير المستقل بالنسبة للمتغير المعتمد (Y)المتمثل بالنمو الصناعي وبالرجوع إلى بيانات مؤشر الفساد في الاقتصاد التركي نجد أن هذا المؤشر في المتوسط ويتجه نحو الاقتراب من الاتجاه الايجابي بمعنى آخر انخفاض مستوى الفساد بالرغم من أن الاقتصاد التركي يمر بمرحلة فساد اقتصادي إلا أن السبب في ذلك هو أن القرارات السياسية يبدو أنها لا تؤثر على النشاط الاقتصادي ومن ثم انعكاس ذلك ايجابيا على النمو الصناعي.

الاستنتاجات

1. إن للتضخم آثارا سلبية في النمو الصناعي من خلال التأثير في تشويه وانحرافات القرارات الاستثمارية الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد التي تكون على الأرجح غير كفوءة فضلا عن رؤوس الأموال من القطاعات المنتجة التي تخدم النمو إلى اتجاه المضاربة لاسيما المضاربة بالذهب والعقارات التي يكون ارتفاع الأسعار فيها أعلى من السلع المنتجة.
2. إن للفساد الاقتصادي آثارا سلبية على حجم ونوعية تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر لان المستثمر الأجنبي يعتبر الفساد ضريبة جائرة على عمله فضلا عن انه يشكل عاملا لرفع مستوى المخاطر التي تواجهه.
3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ولاسيما النمو الصناعي بطريقتين فهو ينشئ رصيدا إضافيا من رأس المال للبلد المضيف ويضيف إلى مدخرات هذا البلد أو إلى احتياطياته من النقد الأجنبي كما انه يقدم المعرفة التقنية والاقتصادية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للبلد المضيف.
4. أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية والتي تدل على معنوية الأنموذج.
5. أظهرت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الصناعي علاقة سالبة بالرغم من معنوية هذا المتغير التي تم استنتاجها من خلال التحليل القياسي.
6. أظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات ومؤشر إدراك الفساد.
7. أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل التضخم بالنسبة للمتغير المعتمد النمو الصناعي.
8. تم إسقاط متغير السكان لعدم معنويته بالنسبة للنمو الصناعي.

التوصيات:-

1. التنسيق بين قوانين الاستثمار الأجنبي والمحلي،وضرورة توفير المناخ الاقتصادي العام والبيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي ليسهم في رفع معدلات النمو الصناعي.
2. مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة.

3. أهمية توظيف اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. بالرغم من أن مؤشرات الفساد كانت تشير إلى الانخفاض في الاقتصاد التركي إلا انه لازال يعاني من عمليات الفساد،لذا لابد من تنمية المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد وتقديم الدعم لمؤسسات الشفافية والنزاهة مثل مفوضيات النزاهة واللجان البرلمانية،ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الفساد والسيطرة عليه لأنه يشكل قيدا وعائقا أمام معدلات النمو الصناعي من خلال استنزاف وهدر الموارد العامة للدولة في مجالات خارج عملية النمو.

المصادر:-

1. الجومرد، اثيل عبد الجبار والدباغ، مثنى عبد الرزاق ،1995، اثر نمو الصادرات على النمو في الدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا، مجلة تنمية الرافدين،العدد 46، جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد.
2. أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية(WTO)-حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة مختارة،رسالة ماجستير،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد.
3. ج.براين أتوود،2005،الفساد تحد متواصل للتنمية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد السابع،العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
4. المشهداني، خالد حمادي والحيالي، يسرى حازم،2011،العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة، مقبول للنشر، مجلة العلوم الإدارية، جامعة تكريت.
5. الوازني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين ،2002، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،الجامعة الهاشمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. سمير حنا بهنام،2011، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة 1990-2009، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية،العدد24،السنة 8،جامعة الموصل.
7. المرتضى، شيماء محمد نجيب ،2006، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة 1980-2003، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
8. البياتي، طاهر فاضل والشمري، خالد توفيق،2009، مدخل الى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن-عمان.
9. عباس علي التميمي،1985، النمو الصناعي في الوطن العربي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية.
10. عبد السلام بكر محمود المولى،1993، اثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 1968-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
11. الجابري، عبد الله بن حسن،2005،الفساد الاقتصادي،أنواعه،أسبابه،أثاره وعلاجه،قسم الاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية.
12. احمد،عدنان دهام ،2009، تأثير الفساد في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
13. الطائي،غازي صالح والكواز، سعد محمود،2001، التجارة الخارجية بين تركيا والدول العربية للمدة 1983-1996 وأفاق تطورها حتى عام 2020، مجلة تنمية الرافدين،المجلد32/3،العدد 65،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد.
14. القريشي، محمد صالح تركي والشمري، ناظم محمد نوري،1993، مبادئ علم الاقتصاد، دار ابن الأثير للطباعة والنشر،الموصل.

15. نائف، محمد و جار الله، فارس،2011،السيطرة على الفساد–دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة،مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، السنة8، العدد23، جامعة الموصل.
16. القريشي، مدحت ،2005،الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،عمان.
17. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية.
18. ذنون، مروان عبد المالك ،2009، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا للمدة 1970–2006،مجلة تنمية الرافدين، المجلد31، العدد94، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
19. الكفري، مصطفى العبد الله ،النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي، مجلة الحوار المتمدن، العدد1051، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق.

الانترنت

1. E.yeldan,2006,Turky 2001-2006 macroeconomics of post-crisis Adjustments, الموقع على الانترنت:http://www.Bikent.edu.tr/yeldane
2. Alasrag,Hussien ،2007، Foreign Direct Investment Development in the Arab countries Policies ،الموقع على الانترنت:http://mpra.ub.uni--muenchen.de/2230.
3. الاقتصاد التركي،2008،الموقع على الانترنت:www.eeni.org/161.asp
4. الزهراني، بندر بن سالم،2004، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية–دراسة قياسية للفترة 1970–2000، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الموقع على الانترنت:www.pdffactory.com
5. التوقعات الاقتصادية،2010، الموقع على الانترنت:www.invest.gor.tr
6. قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.com
7. السقا، محمد،2009،اقتصاديات السكان،جامعة الكويت، powe point presentation الموقع على الانترنت:www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/12dec-3.doc
8. منظمة الشفافية الدولية www.trasparency.org
9. منظمة الشفافية الدولية،التقرير السنوي 2003–2009،الموقع على الانترنت:www.trasparency.org
10. اوسرير، منور، ونذير، عليان، بدون سنة، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،العدد2،الموقع على الانترنت:-www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renaf-N-02/article-04.pdf.

11. النجار، يحيى عبد الغني،2006،مفهوم الفساد،الموقع على الانترنت: www.arab-aip-org/course 37/pdf/p78025
12. اونيس، عبد المجيد،2006،الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–واقع وأفاق،الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة التكوين المتواصل،الجزائر،الموقع على الانترنت:.Ststy007.com/t1511.topic
13. أبو الحسن، صلاح الدين،2008، التجربة التركية–عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات والأبحاث،الموقع على الانترنت :www.arabicc.enter.net/ar/pdf.php?id=581
14. خضر،حسان،2004، الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط–الكويت،الموقع على الانترنت:.www.arab-abi.org/devbrdgle livery/devebf-bridge33.pdf
15. السعادات، خليل إبراهيم،بدون سنة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض،الموقع على الانترنت:http;//www.bab.com/artiides/ful-arbde,cfm=2313
16. دليل الاستثمار،2010،Invest in turkey،الموقع على الانترنت:Invest.gov.tr

المصادر الانكليزية

1 - statistical year book of turkey,prime ministry stat institute ststistical,Ankara,2000
2 - U.N committee for industrial development report of the third secssion (13-30) may,1963,E3781-Elc-5/37,newyork,1963,p.23.

الملحق (1): محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي

للمدة من 1990 – 2010

السنوات	النمو الصناعي	الاستثمار الأجنبي المباشر	الصادرات	التضخم	مؤشر الفساد
	Y	X1	X2	X3	X4
1990	2.70E+11	2.5363	11.64	61.04	4.04
1991	2.72E+11	2.97594	12.13	66.13	4.08
1992	2.88E+11	2.92577	12.62	69.9	4.03
1993	3.12E+11	2.04062	11.99	66.29	3.43
1994	2.95E+11	2.06335	18.72	104.47	3.43
1995	3.16E+11	2.80191	17.44	89.58	4.1
1996	3.38E+11	2.1362	18.88	80.23	3.54
1997	3.63E+11	2.21501	21.55	85.64	3.21
1998	3.75E+11	2.5089	21.34	84.72	3.4
1999	3.62E+11	2.16264	19.44	64.87	3.6
2000	3.87E+11	2.5402	20.1	55.04	3.8
2001	3.65E+11	9.19468	27.44	54.25	3.6
2002	3.87E+11	2.79565	25.22	45.13	3.2
2003	4.07E+11	4.17764	22.99	25.34	3.1
2004	4.46E+11	6.25067	23.55	8.6	3.2
2005	4.83E+11	2.07687	21.86	8.18	3.5
2006	5.16E+11	3.9097	22.67	9.6	3.8
2007	5.40E+11	4.07988	21.95	8.76	4.1
2008	5.44E+11	3.58567	23.53	10.44	4.6
2009	5.18E+11	1.62471	23	6.25	4.4
2010	5.64E+11	1.60743	21	8.57	4.4

المصدر : تم جمع البيانات من المصادر الآتية

1 – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية .

2 – قاعدة بيانات البنك الدولي www.world bank . com

3 – منظمة الشفافية الدولية www.trasparency .org